بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

روايات مكافحة الإرهاب مستمرة

(مترجم)

الخبر:

انضمت تنزانيا يوم الاثنين 2022/09/19 إلى الدول الأفريقية الأخرى لتنفيذ بروتوكول اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته. وبعد المصادقة على قرار التصديق على البروتوكول، قال وزير الداخلية المهندس حمد يوسف ماساوني، إن تنزانيا لديها فرصة أكبر لكسب العديد من الفوائد، بما في ذلك تكثيف الدفاع والأمن للشعب وممتلكاتهم وتسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن الإرهاب من خلال التعاون الوثيق من الدول الأعضاء.

التعليق:

من الحقائق الواضحة أن دعاية "الحرب على الإرهاب" في تنزانيا والدول الأفريقية والدول النامية بشكل عام هي أداة استعمارية وغربية لمحاربة الإسلام واستغلال الأنظمة الأمنية والتدخل فيها. فالمستعمرون الغربيون يرغمون الدول الضعيفة على قتل وتعذيب وسجن شعوبها بذريعة محاربة الإرهاب بمبادلة الرشاوى الغربية بأموال لمحاربة الإرهاب.

في تنزانيا لم تكن هناك قضية مفتوحة لأي "إرهابي" تم القبض عليه بالفعل على الرغم من الدعاية طويلة المدى. في حزيران/يونيو 2019، أكد وزير الداخلية السابق كانجي لوغولا أنه لا يوجد تهديد إرهابي في تنزانيا، وقبل ذلك في شباط/فبراير 2017، أخبر وزير الدستور والشؤون القانونية السابق، الدكتور هاريسون مواكيمبي، البرلمان أنه لا يوجد أي تقرير حول التهديد الإرهابي في البلاد في السنوات الأخيرة.

كل هذه التصريحات الرسمية تؤكد حقيقة واحدة وهي عدم وجود إرهاب حقيقي في البلاد بدلاً من استخدام الحرب العالمية على الإرهاب التي تستهدف الإسلام والمسلمين في جميع أنحاء العالم وتعطيل السلام والوئام وتمهيد الطريق أمامهم فيستغل الغرب بذلك موارد العالم الثالث.

لطالما استخدم جهاز إنفاذ القانون في تنزانيا في معظم الحالات قضية الإرهاب لتلفيق قضايا ضد المسلمين ونشطائهم وقادتهم. ولطالما انتهت هذه القضايا الملفقة بالعار الذي تقاعست عنه الدولة على الدوام في تقديم أي دليل لإثبات مزاعمها.

علاوة على ذلك، بحجة محاربة الإرهاب وغيره، عانى الكثيرون على أيدي أجهزة إنفاذ القانون التي تقوم بقتلهم ونهبهم وخطفهم واحتجازهم دون محاكمة لفترة طويلة وما إلى ذلك.

على سبيل المثال، في عام 2006، قتل ضباط شرطة كبار بما في ذلك كبير المشرفين (SSP) كريستوفر باجيني ثلاثة تجار معادن وسائق سيارة أجرة. كما أن أكثر من 380 ضحية

في عداد المفقودين حتى اليوم في أعقاب حملة القمع الحكومية في مكورانجا وكيبيتي وروفيجي في عام 2017 والتي "لم تتم في إطار القانون وتميزت بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء". (ذا إيست أفريقان، 2018/05/05).

ناهيك عن أن مئات إن لم يكن الآلاف من المسلمين وغيرهم اعتقلوا دون محاكمة لسنوات عديدة، مثل قادة جماعة أوامشو (الصحوة) من زنجبار التي اعتقلت قرابة ثماني سنوات واتُهمت بتهم ملفقة تتعلق بالإرهاب، ثم أسقطت الدولة التهم في عام 2021. وأكد مدير النيابة العامة، سيلفستر مواكيتالو، للصحفيين إسقاط جميع التهم. وقد حصل سيناريو مماثل لثلاثة أعضاء من حزب التحرير في تنزانيا تم احتجازهم دون محاكمة لأكثر من أربع سنوات بعد اتهامهم بقضية إرهابية ملفقة، حيث تم إطلاق سراحهم أخيراً في 22 شباط/فبراير 2022، بعد تأكيد مدير النيابة العامة بأنه ليس لديهم دليل مقنع على المضي قدما في التهم المزعومة.

كما اعتقل رئيس الحزب السياسي المعارض الرئيسي (شاديما) السيد فريمان مبوي في تموز/يوليو 2021 في مداهمة ليلية في موانزا، قبل تجمع عام للمطالبة بإصلاحات دستورية واتهامه بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، ثم أطلق سراحه بعد قضاء سبعة أشهر في الحجز.

هذه ليست سوى أمثلة قليلة من بين مئات وآلاف الأشخاص المحتجزين بقضايا ملفقة تتعلق بالإرهاب، 99.9٪ منهم من المسلمين الذين فشلت الحكومة في إثبات مزاعمها أمام المحكمة حتى بعد سنوات عديدة مما يسمى بالتحقيق. وهذا يعني أن أياً منهم لم يرتكب أية أعمال إرهابية، ولهذا فشلت الحكومة في تقديم أية أدلة قوية ضدهم.

كما نؤكد أن حملة مكافحة الإرهاب هي أجندة غربية أجنبية ويجب إلغاؤها، لأن قانونها واتفاقياتها أداة قمعية ووحشية لمحاربة الإسلام والمسلمين بشكل رئيسي وفي معظم الحالات.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيد بيتوموا

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا